S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23300
19 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير الأمين العام عن بعثة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص

١ - هذا التقرير عن بعثة المساعي الحميدة التي قمت بها فيما يتعلق بقبرص مقدم عملا بقرار مجلس الامن ٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وقد أيد مجلس الامن في ذلك القرار اعتزامي استئناف المناقشات مع الطرفين في قبرص وتركيا واليونان في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر لاستكمال مجموعة الافكار المتعلقة باتفاق شامل ، وطلب مني أن أقدم اليه تقريرا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عما إذا كان قد أحرز تقدم كاف لعقد الاجتماع الدولي رفيع المستوى أو لا ، وأن أحيل اليه ، إذا كانت الظروف غير مؤاتية ، مجموعة الافكار بالصيغة التي تكون بها في ذلك الحين ، مع تقييمي للحالة .

٢ - ونتيجة للعملية الانتخابية البرلمانية وما تلاها من تغير في الحكومة في تركيا ، تأجلت المباحثات التي كان المجلس قد توقعها . أما الآن وقد نصّبت حكومة جديدة فإني أتوقع أن تستأنف هذه العملية بسرعة في السنة الجديدة .

٣ - وقد أيد مجلس الامن بفعالية بصفة عامة بعثة المساعي الحميدة التي أقوم بها ، وبصفة خاصة الجهود التي بذلتها مؤخرا . وعلى مدى السنتين الماضيتين نظر المجلس فعلا في مسألة قبرص تسع مرات . وأعرب في خلال تلك الفترة عن موقفه الإجماعي في القرارين ٦٤٩ (١٩٩٠) و ٧١٦ (١٩٩١) وفي سبعة بيانات رئاسية . وهذه القرارات والبيانات توفر في مجموعها أساسا واضحا لاستكمال العمل المتعلق بالاتفاق الإطاري الشامل ، وتعطي توجيها واضحا للأمين العام عن النهج الذي ينبغي أن يتبعه .

٤ - وكما ذكرت في أحدث تقرير لي الى مجلس الامن[(١)] فإن المباحثات التي جرت في شهر آب/أغسطس قد أثارت توقعات لها ما يبررها بأنه سيحرز تقدم كبير ، وبأنه سيعقد اجتماع دولي رفيع المستوى في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لإبرام اتفاق شامل . وللأسف ، لم يتضح أن هذا ممكن ، كما يعلم المجلس . بيد أنه أحرز تقدم في إعداد مجموعة أفكار من أجل اتفاق إطاري شامل .

٥ - وتمثل مجموعة الافكار التي تمخضت عنها هذه المحادثات خطوة كبرى الى الامام نحو التوصل الى اتفاق شامل بشأن قبرص . وينتظر أن تمكن هذه الافكار الجانبين من التوصل الى اتفاق بشأن عدد كبير من القضايا . وقد أصبح إطار التسوية اضحا .

٦ - وسوف يسفر الاتفاق عن إنشاء اتحاد فيدرالي يضم طائفتين ومنطقتين ، دولة واحدة مؤلفة من طائفتين متكافئتين من الناحية السياسية تتقاسم فيها السيادة على قدم المساواة لكنها لا تكون قابلة للتجزئة ، وتصون استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها ، وتستبعد الاتحاد سواء أكان كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر وأي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال . وسوف يقام الاتحاد عن طريق ترتيب دستوري جديد ، سيعد وفقا للاتفاق الإطاري الشامل الجاري التفاوض بشأنه ، تشارك فيه الطائفتان على قدم المساواة ، ويعتمد من خلال استفتاءين منفصلين يجريان في الطائفتين .

٧ - وفي الجمهورية الاتحادية التي ستقام ، ستنظم علاقات الطائفتين على أساس التكافؤ السياسي . فقد تم الاتفاق على أنه "بالرغم من أن التكافؤ السياسي لا يعني المساواة العددية في المشاركة في جميع فروع الحكومة الاتحادية وإدارتها فإنه يجب أن يتجلى ، فيما يتجلى ، بطرق شتى : في الشرط القاضي بأن يكون اعتماد الدستور الاتحادي لدولة قبرص أو تعديله بموافقة الطائفتين ؛ وفي المشاركة الفعالة من جانب الطائفتين في جميع أجهزة الحكومة الاتحادية وقراراتها ؛ وفي الضمانات التي تكفل عدم تخويل الحكومة الاتحادية الاخذ بأية تدابير مناهضة لمصالح إحدى الطائفتين ، وفي تكافؤ الدولتين الموحدتين وتطابق سلطاتهما ووظائفهما"[(١)] .

٨ - وفضلا عن ذلك ستيسر مجموعة الافكار على الجانبين الاتفاق على السلطات والوظائف التي يجب أن توكل الى الحكومة الاتحادية ، وعلى هيكل الحكومة الاتحادية . وأصبحت العناصر الآن متاحة لتعريف طريقة عمل السلطتين الاتحاديتين التشريعية والقضائية بل وللسلطة التنفيذية أيضا وهي المجال الذي يتطلب مزيدا من العمل للتغلب على الاختلافات .

٩ - وقد بلغ النظر في المسألة الحاسمة ، مسألة الامن والضمانات ، مرحلة متقدمة جدا . فقد وافق الطرفان على أن تظل معاهدتي الضمانات والتحالف ساريتين ، وستضاف اليهما ملاحق بطريقة متفق عليها . وتنص الاحكام المتعلقة بالامن والضمانات والواردة في مجموعة الافكار على انسحاب جميع القوى غير القبرصية التي لم تنص عليها معاهدة

التحالف ، ووضع ترتيبات تضمن أمن الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية .

١٠ - وتحتوي مجموعة الافكار عناصر مفيدة لحل مسألتي التعديلات الإقليمية والنازحين . لكن مواقف الطرفين لا تزال متباعدة . وكما أكدت في تقريري المؤرخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (٣) ، لا أزال مقتنعا بإمكانية التقدم الى الامام في هاتين المسألتين وبالتوصل الى اتفاق إطاري شامل متفق عليه .

١١ - وختاما ، وُضعت لأول مرة أفكار مفيدة بشأن الاتفاقات الانتقالية اللازمة لتنفيذ الاتفاق الإطاري الشامل ، بما في ذلك إعداد وإنفاذ الدستور الاتحادي ؛ وبشأن برنامج العمل الذي يرمي الى تشجيع الإرادة الطيبة وتوثيق العلاقات بين الطائفتين ، وهو البرنامج الذي سينفذ فور قيام الطائفتين باعتماد الاتفاق الإطاري من خلال استفتاءين مستقلين .

ملاحظات

١٢ - الآن وقد قاربت ختام وظائفي كأمين عام ، لا أستطيع أن أخفي خيبة أملي لأن مسألة قبرص ، التي تناولتها بنفسي منذ عام ١٩٧٥ ، لم تحل بعد ولأن ظلال الريبة وعدم الامن لا تزال تخيم على هذه الجزيرة . ولكني أظل متمسكا باقتناعي بأن الطائفتين ستعترفان لا محالة بأن التوصل الى حل مقبول بالتبادل أمر في صالح كل منهما . ومما يشجعني أيضا أن مجلس الامن ، بالرغم من مرور الزمن ، لا يزال عازما على إيجاد حل عادل ودائم في قبرص . وهناك إثبات كبير بالفعل على أن الوضع الراهن في قبرص ليس خيارا ، وعلى أن الحالة الراهنة المقلقة يجب أن تحل .

١٣ - ويجب ألا تخفت الآمال القوية التي كانت معلقة في وقت سابق من هذا العام على عقد اجتماع دولي رفيع المستوى للوصول الى اتفاق إطاري . ومن الحيوي المحافظة على مجموعة الافكار التي نشأت من محادثات ممثلي في أنقرة في آب/أغسطس ١٩٩١ ، واستكمالها تحضيرا لعقد اجتماع من هذا القبيل .

١٤ - إن المهمة التي أوكلها مجلس الامن الى الامين العام تركز بشدة على المستقبل . ولن يؤدي الاستمرار في تبادل الاتهامات بشأن الماضي أو الحاضر الى دعم هذا الجهد . ومن المهم أن يركز الطرفان اهتمامهما على إنشاء جمهورية اتحادية وأن يضفيا على هذا

الجهد المرونة والواقعية الضروريتين . فالحل سيصبح في المتناول إذا كان جميع المعنيين عاقدين النية على الإسهام في إيجاد حل توفيقي يحافظ على مصالح الطائفتين المشروعة وعلى اهتماماتهما . وإني أدعو زعماء الطائفتين واليونان وتركيا الى أن يكرسوا كل طاقاتهم لهذه المهمة حتى يتسنى بلوغ الحل الذي طال انتظاره وحتى تتمكن الطائفتان من العيش سويا في قبرص في ظل التوافق والامن والرخاء .

الحواشي

(١) S/23121 .

(٢) S/21183 ، المرفق الاول ، الفقرة ١١ .

- - - - -